J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 8 (5): 259 - 264, 2017

The Satisfaction with Agriculture Occupation and its Relationship to Adherence to Agricultural Land between the Farmers of Kafr El Sheikh & Qutour Districts Kafr El-Sheikh and Gharbia Governorates

Abu El-Saoud, M. and S. Abd Elwahab
Agricultural Extension & Rural Development Research Institute

الرضا عن مهنة الزراعة وعلاقتة بالتمسك بالأرض الزراعية بين زراع مركزى كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ وقطور بمحافظة الغربية

محمد أبو السعود ربيع و صابر محمد عبد الوهاب
معهد بحوث الإرشاد الزراعى و التنمية الريفية

الملخص

يسعى هذا البحث بصفة رئيسية الى التعرف على الرضا عن مهنة الزراعة وعلاقته بالتمسك بالأرض الزراعية ، وذلك من خلال التعرف على مدى رضا الزراع عن مهنة الزراعة ، والتعرف على مدى تمسكهم بالأرض الزراعية واخيرا التعرف على مدى معنوية الفروق فى درجة التمسك بالأرض الزراعية وفقا لمدى الرضا عن مهنة الزراعة بين الزراع. واجري هذا البحث بمركزى كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ ، وقطور بمحافظة الغربية وتم اختيار قريتي دقميرة والخادمية بمركز كفر الشيخ ، وقريتي بلتاج والشين بمركز قطور ، وقد اختيرت عينة البحث بكل قرية من خلال سجل (٢) خدمات بالجمعيات الزراعية بالقرى المختارة بواقع ٥% من اجمالى الحائزين بكل قرية فأسفر ذلك عن اختيار ٢٨٠ مزارع بواقع (١٣٠) مزارع من كفر الشخ ، (١٥٠) مزارع من الغربية ، و جمعت بيانات هذا البحث عن طريق المقابلة الشخصية مع الزراع باستخدام استمارة استبيان. كما تم استخدام العديد من أدوات التحليل الاحصائي منها التكرارات ، والنسب المئوية ، و المتوسط المرجح ، و معامل الثبات (الفا) ، و اختبار (ت) ، و اختبار (ف). و كانت أهم النتائج كالتالى: ١- لا توجد فروق معنوية بين المبحوثين من الزراع فيما يتعلق بالرضا عن مهنة الزراعة، والتمسك بالارض الزراعية عند تصنيفهم وفقا لمنطقتى الدراسة.٢- ان مستوى كل من الرضا عن مهنة الزراعة، والتمسك بالأرض الزراعية بين المبحوثين من الزراع كان متوسطا. ٣- أن أعلى مؤشرات الرضا عن مهنة الزراعة هى: الزراعة مصدر رئيسى لتغذية الماشية والرضا عن الانتاج الزراعى المتحصل عليه منها، وانها مصدر لتامين احتياجات الاسرة من الغذاء ، وأنها تساعد على وجود أنشطة لتنمية الدخل.٤- أن أدنى مؤشرات الرضا عن مهنة الزراعة هى: كونها مصدر لتامين مستقبل الأسرة ، والعائد المحقق منها وكونها مهنة للأجيال القادمة. ٥- ان اهم جوانب التمسك بالارض الزراعية والتى احتلت اولوية كبيرة هى: أن الارض الزراعية سند لصاحبها مهما كانت المساحة ، وأنها المفضله لديهم مهما كانت الظروف ، وتعطي المبحوثين مكانة ووضع داخل المجتمع .٦- أن أدنى مؤشرات تمسك المبحوثين من الزراع بالأرض الزراعية كان ما يتعلق: بأن الأرض الزراعية تغنى صاحبها عن الوظيفة.٧- وجود فروق معنوية فى درجة تمسك المبحوثين بالارض الزراعية عند تصنيفهم وفقا لكل من جوانب الرضا عن مهنة الزراعة المدروسة عدا البند الخاص بكون الزراعة مهنة للاجيال القادمة .

المقدمة

تعتبر الزراعة من أقدم الصناعات المكونة للاقتصاد العالمي ، و قد شهدت تحولا كبيرا فى القرن العشرين خاصة خلال النصف الثاني منه ، حيث تطورت أساليب الإنتاج و التخصص ، و كان ذلك فى كلا من الدول النامية و المتقدمة ، و لكن بدرجات متفاوتة ، و تستوعب الزراعة على المستوى العالمي حوالى ١,٣ مليار عامل و تنتج سلعا مختلفة تبلغ قيمتها ١,٣ تريليون دولار سنويا ، و رغم اتساع مساحة الأرض المزروعة فى العالم بحوالي ١٠% فقط خلال الأربعين عاما الماضية إلا أن نصيب الفرد من المواد الغذائية ارتفع بنسبه ٢٥% خلال نفس الفترة رغم زيادة تعداد سكان العالم بنسبه ٩٠% ، و يرجع ذلك الى التطور الذي تم فى قطاع الزراعة فى مجال طرق الإنتاج و أساليبه مما أدى الى انخفاض أسعار المواد الغذائية بنسبه ٢٠% و أصبحت تكاليف الغذاء لا تمثل سوى ١٤% من دخل الأسرة فى الدول الغنية (وزارة الزراعة ، ٢٠١٦).

ويلعب القطاع الزراعي دورا هاما فى الاقتصاديات العربية نظرا لمساهمته فى تحقيق الأمن الغذائي ، و توفير الدخل لنسبه غير قليله من السكان ، و توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التمويلية ، و تمتلك الدول العربية رصيدا جيدا من الاراضى الزراعية حيث يقدر مجموع الاراضى الصالحة للزراعة بنحو ١٩٧ مليون هكتار بما يمثل ١٤,١% من المساحة الإجمالية للدول العربية التى تقدر بحوالى ١,٤ مليار هكتار ، و تبلغ مساحة الغطاء النباتي حوالى ٦٤١ مليون هكتار ، و تشمل الاراضى المستغلة فى الانتاج النباتي ، و الغابات ، و المراعى أما المساحة المزروعة فى عام ٢٠٠٥ فقد بلغت حوالى ٧١,٥ مليون هكتار اى حوالى ٣٦% من مساحة الأرض الصالحة للزراعة ، و هي تشمل ٨,٣ مليون هكتار من الاراضى الزراعية المستديمة حوالى ٣٣,١ مليون هكتار من الاراضى الزراعية الموسمية المروية ، و الباقي ارض متروكة مؤقتا (المنظمة العربية الزراعية ، ٢٠١٤).

و قد استوعب القطاع الزراعى العربي حوالى ٢٨,٦% من حجم القوة العاملة بالدول العربية فى عام ٢٠٠٥ مقابل نحو ٣١,٦% فى عام ٢٠٠٠ ، و يشير التراجع المطرد لهذه النسبه الى ضعف القطاع الزراعى والريفى وتوجه جزء من قوة العمل بة نحو القطاعات الأخرى ، وتتفاوت نسبه العاملين بالقطاع الزراعى الى عدد العاملين بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة الى أخرى إذ تتجاوز هذه النسبه نصف قوة العمل بكل من جيبوتي و السودان وموريتانيا ، يليها اليمن ٤٥,٥% ، وتزيد هذه النسبه عن ٣٠% في كل من عمان و المغرب و مصر و تتراوح هذه النسبه من ٤,٣% - ٢٥,٧% فى ليبيا و الإمارات و السعودية و العراق و تونس و الأردن و الجزائر و سوريا و ٠,٨% - ٢,٧% فى الدول العربية الأخرى ، وبصفه خاصة ذات الموارد المحدودة مثل البحرين وقطر و الكويت و لبنان (المنظمة العربية الزراعية ،٢٠٠٦)

ونظرا لتحذيرات المنظمات والدول المعنية بالتنمية الزراعية من النقص الحاد فى المواد الغذائية نتيجة الانفجار السكاني غير المخطط بالاضافه الى الهدر المستمر فى الموارد الزراعية الاساسيه ، و تحول مساحة كبيرة من الأرض الزراعية الى أنشطه سكانية و عمرانية، و لذلك باتت قضية الأمن الغذائي احد القضايا التى تواجه العالم المعاصر نظرا لارتباطها الوثيق بعملية التنمية من ناحية ، والاستقرار السياسي من ناحية أخرى ومن ثم فانها قضية تفرض نفسها على الاقتصاد المصري وهي قضية ذات جوانب متعددة ، وترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من القطاعات و المؤسسات المختلفة فى الدول ، إلا أنها ترتبط بصفه رئيسيه بالقطاع الزراعى (مجلة الاهرام الزراعية ، ٢٠١٤) .

وتتركز الفجوة الغذائية العربية في سلع معينة أهمها مجموعة الحبوب التي تساهم وحدها بنحو ٥٣,٦٢ % من قيمة الفجوة، بينما تساهم اللحوم بنسبة ١٦,٤٥ %، والألبان بنحو ٩,٥١ % ، والسكر المكرر بنسبة ٨,٩٨ % والزيوت النباتية بنسبة٨,٧٥ % وتساهم هذه السلع مع مجموعة الحبوب مجتمعة بنحو ٩٧,٣١%من قيمة الفجوة. وتتفاوت الدول العربية في مقدار مساهمتها في قيمة الفجوة الغذائية العربية بحسب عدد السكان والأنماط الاستهلاكية، ومستويات الدخول والإمكانات المورديه الزراعية وتساهم ست دول عربية هي مصر والسعودية، والجزائر، والإمارات، والمغرب، واليمن، بنسبة تقدر بنحو ٧٤,٤٨ % من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية كمتوسط للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وبشكل عام فقد نجحت ١٢دولة (من أصل ١٩) هي الجزائر، مصر، إيران، الاردن، الكويت، عمان، السعودية، تونس، والإمارات و لبنان، وموريتانيا، والمغرب، في عام ٢٠١٥ في تحقيق هدف القضاء على الجوع ضمن الأهداف الانمائية للألفية (منظمة الأغذية والزراعة ، ٢٠١٧). ولكن يظل عمق نقص الاغذية في كل من العراق واليمن من بين أعلى المستويات على الصعيد العالمي ويشير تحليل نقص الغذاء إلى حالة أمن غذائي مأساوية في الدول التي تعاني من النزاعات حيث الاحتياجات كبيرة وحيث يواجه العمل الإنساني العديد من العقبات(World Bank: 2016).

وتعتبر الزراعة أداة تنموية حيوية لتحقيق احد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة و هو الهدف الخاص بتخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع و الجوع الى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ، فمن بين كل أربعة فقراء

فى البلدان النامية يعيش ثلاثة فى مناطق ريفية ويعتمد معظمهم بصورة مباشرة او غير مباشرة على الزراعة لكسب عيشهم (البنك الدولي، ٢٠٠٨). كما يرتبط التغير في الأنماط الاستهلاكية ارتباطا وثيقا بالتنوع الديموغرافي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، والذي يتسم بتزايد وتيرة التحضر والعدد الكبير من السكان الشباب. ورغم معدلات النمو السكاني التي أظهرت تراجعا على مدار العقدين الاخيرين يشهد الإقليم "زيادة كبيرة في أعداد الشباب"، إذ تصل إلى ٥٨ بالمائة نسبة المواطنين الذين تقل أعمارهم عن ٢٩ عاما من إجمالي عدد السكان.(United Nations: 2015). والزراعة هي مصدر الدخل الوحيد تقريبا بالمناطق الريفية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا فيما يرتبط تزايد الانتاجية الزراعية على المستوى العالمي بانخفاض معدلات الفقر ونقص التغذية، وفي هذا الصدد تساعد السياسات التي تستهدف زيادة الإنتاجية الزراعية في الإقليم على الحد من معدلات الفقر في المناطق الريفية(World Bank, 2014)

ومن هنا انطلقت مصر نتيجة هذا التطور نحو مشاريع التوسع الزراعى العملاقة لما يشكله هذا القطاع من الأنشطة الرئيسية للدولة حيث يقوم بتشغيل ما نسبته ٣٠% من القوى العاملة فى البلاد، و يساهم هذا القطاع بنحو ١٦,٧% من اجمالى هيكل الانتاج المحلى وقطاع الزراعة فى مصر هو المسؤل الأول والرئيسي عن توفير الامن الغذائى القومى و توفير العديد من الخامات الرئيسية اللازمة للعديد من الصناعات الهامة فى الدولة (وزارة الزراعة ، ٢٠١٦).

ومن المؤكد أن تراكم عددا من السلبيات من الحقب الماضية واستمراها ومنها ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج ، وإنخفاض اسعار الحاصلات الزراعية ، وغياب الدعم الحكومى بشكل كاف ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وتدنى قيمة العمل الزراعى وعدم القدرة على اشباع الرغبات الضرورية للمزارعين وغيرها من السلبيات التي جعلت الصورة معتمة فى نظر الكثير من المزارعين ، وشعورهم بالاحباط والاغتراب داخل مجتمعهم مما قد يترتب عليه عدم الرضا عن مهنة الزراعة وعزوف الكثيرين من أهل الريف عن هذه المهنة وبصفة خاصة للتدنى الشديد للاجور فى القطاع الزراعى مقارناً بالقطاعات الأخرى وبالتالى تصبح الأرض الزراعية فى موقع متأخر نسبيا بين إهتمامات الريفيين مما قد يترتب علية عدم التمسك النسبى للريفيين بالأرض الزراعية.

وعلى ما تقدم ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها " أن مهنة الزراعة هى الوجة الأخر للأرض الزراعية وأن كل منها مرتبط بالأخر فى الوقت الذى كان يعتمد دخل الفلاح فى مجملة على الدخل الزراعى وبصفة خاصة من الأرض الزراعية وبعض المشروعات الزراعية الصغيرة التى تعتمد عليها ، كما أننا نعيش فى عالم متغير لايتسم بالثبات وإنما بالحراك والتغير الذى أصاب جوانب الحياة بصفة عامة، والحياة الريفية بصفة خاصة فتراجعت الإهتمامات الزراعية ومهنة الزراعة والتمسك بالأرض الزراعية بين أولويات مصادر الدخل الأخرى، وطبيعة الأنشطة، ومستويات الطموح , ورؤي وإهتمامات الريفيين مما يشكل تفاوتا كبيرا فى درجة الرضا عن مهنة الزراعة والتمسك بها " ومن هنا كان الإهتمام بإجراء هذا البحث للاجابه على التساؤل الاتي: ما هي العلاقه بين درجه رضا الزراع عن مهنة الزراعة ومدى تمسكهم بالارض الزراعية؟ و هذا هو محور المشكله البحثيه للدراسه

لذا يسعى هذا البحث للإجابة على عده تساؤلات فرعيه هي :

١. هل يختلف الرضا عن مهنة الزراعة، والتمسك بالأرض الزراعية بين الزراع وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة؟
٢. ما مدى رضا الزراع عن مهنة الزراعة؟
٣. ما مدى تمسك الزراع بالارض الزراعية ؟
٤. هل يختلف تمسك الزراع بالأرض الزراعية بإختلاف رضاهم عن مهنة الزراعة ؟

اهداف البحث :

يسعى هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على رضا الزراع عن مهنة الزراعة وعلاقتة بتمسكهم بالأرض الزراعية ، وذلك من خلال الأهداف الفرعية الاتية:

١. التعرف على مدى إختلاف الرضا عن مهنة الزراعة، والتمسك بالأرض الزراعية بين الزراع وفقاً لإختلاف منطقة الدراسة.
٢. التعرف على مدى رضا الزراع عن مهنة الزراعة .
٣. التعرف على مدى تمسك الزراع بالأرض الزراعية .
٤. التعرف على مدى الإختلاف فى تمسك الزراع بالأرض الزراعية بإختلاف رضاهم عن مهنة الزراعة.

الإطار النظري:

وجهت منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (٢٠١٥) فى تقريرها عن حالة إنعدام الأمن الغذائى فى العالم منها أن مجموع ٧٢ بلداً نامياً من أصل ١٢٩ أو أكثر من نصف البلدان التي تم رصدها الغاية الثالثة الخاصة بالجوع للهدف الأول للأهداف الإنمائية للألفية، وأن حوالى ٧٩٥ مليون نسمة يعاني من نقص التغذية على مستوى العالم، بعدما تراجع بنحو ١٦٧ مليون نسمة خلال العقد الأخير، وبنحو ٢١٦ مليوناً مقارنة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٢. ويبرز هذا التراجع بصورة أكبر في الدول النامية على الرغم من النمو السكاني الكبير في خلال السنوات الاخيرة، كما أعاق النمو الإقتصادي الأكثر بطئاً والأقل شمولا إلى جانب عدم الإستقرار السياسي في بعض الدول النامية مثل أفريقيا الوسطى وآسيا الغربية مسيرة التقدم. وتشير أيضا إلى أن النمو الإقتصادي يمثل عامل نجاح رئيسي للحد من نقص التغذية، ولكن ينبغي أن يكون شاملا ، وأن يوفر فرصاً لتحسين سبل المعيشية للفقراء، وأن تعزيز إنتاجية وإيرادات صغار المزارعين الأسريين أساسياً لتحقيق التقدم.

لذلك يلجأ العالم بشكل متزايد إلى الزراعة لمعالجة طائفة واسعة من الاحتياجات ذات الأهمية البالغة ومنها : توفير الطعام المغذي لتسعة مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وتحقيق دخل أعلى وأكثر مرونة ، وتوفير الخدمات البيئية. وتأتي الحاجة الأساسية لزيادة مستوى الإنتاجية، وخاصة إنتاجية أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، وزيادة القدرة على الوصول إلى الأسواق، والحد من المخاطر، وتعزيز تشغيل الأيدي العاملة الريفية، وتوفير الخدمات البيئية في سياق تواجه فيه الزراعة مصاعب وتحديات جمة بفعل تسارع وتيرة تغير المناخ، وتزايد مخاطر الأسواق، والنقص الشديد في الموارد، وتزايد الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص في توفير السلع الزراعية، والبطء الزائد في رفع مستوى الدخل في بعض المناطق، وفي التقدم نحو تحسين التغذية، ولاسيما تغذية النساء والرضع. وقد زادت مجموعة البنك الدولي استجابتها إلى أكثر من ٧ مليارات دولار سنويا من المساعدات الجديدة، وتعتمد حاليا نهجا شاملا متعدد القطاعات يجمع بين الزراعة والمياه والتنوع البيولوجي (البنك الدولي ، ٢٠٠٢).

ويظل ضعف الدخل أحد القيود الأساسية على القدرة على الحصول على الغذاء. وقد نجح إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الحد من معدلات الفقر وأعداد الفقراء في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، وذلك بفضل الزيادة المضطردة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، والتي كانت أعلى من العديد من الدول النامية(2013: Ncube, Mthuli; John Anyanwu and Kjell Hausken). وقد ترجم ذلك من خال انخفاض معدلات الفقر، على الرغم من التباينات الكبيرة بين الدول. كما تظل معدلات الفقر في المناطق الريفية مرتفعة، وهو ما يعكس تدني معدلات الالتحاق بالتعليم والحصول على الخدمات الصحية والبنية التحتية وفرص الحصول على الدخل كان للصدمات المتعددة التي عانى منها الإقليم منذ عام٢٠٠٨، والتي شملت ارتفاع أسعار الغذاء والأزمة الإقتصادية العالمية منذ عام ٢٠١١، وعدم الاستقرار والنزاعات أثر كبير على الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية بشكل عام. فقد ارتفعت معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في العديد من الدول. أما في الدول المتضررة من النزاعات، فقد حدثت انتكاسات كبيرة في مكاسب الحد من الفقر. فعلى سبيل المثال تشير التقديرات الخاصة بسوريا أن ٨٠ بالمائة من السكان يعيشون في الفقر. وتمتلك جميع دول الإقليم تقريبا برامج المساعدات الخاصة بأسواق العمل والتأمينات الإجتماعية والمساعدات الاجتماعية. وتقدم الحكومات معظم هذه البرامج وتتولى أمر إدارتها كذلك، وعادة ما تقوم على تقديم مساعدات اجتماعية شاملة، مثل دعم الغذاء والمحروقات (Jawad, R. 2015).

وهنا ترى مجموعة البنك الدولي، بالتشاور مع البلدان المتعاملة معها أنه قد أصبح لزاما عليها أن تتوسع كثيراً في مساندة الزراعة. واعتباراً من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، بلغ حجم ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية من قروض، واعتمادات، ومنح لقطاع الزراعة ١٦.٨ مليار دولار، من خلال ٢٩٨ مشروعا في ٩٢ بلدا (البنك الدولى ، ٢٠٠٨) . وقد سعت خطة العمل الزراعي التى وضعتها مجموعة البنك الدولي للسنوات المالية ٢٠١٠-٢٠١٢ إلى تنفيذ الإطار الاستراتيجي للزراعة الوارد في تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٨، وتحافظ هذه الخطة على خمسة مجالات رئيسية

لمساعدة البلدان المتعاملة مع البنك في تحسين النمو الزراعي المستدام، والدخل، والتغذية، وقدرتها على التكيف مع تغير المناخ من خلال: (١) زيادة الإنتاجية الزراعية ومرونتها من خلال مساندة جهود تحسين إدارة الأرض والمياه وتحسين التقنيات المستَخدمة (٢) الربط بين المزارعين والأسواق وتدعيم سلاسل القيمة من خلال تقديم المساندة الرامية إلى تحسين البنية التحتية، والتعامل مع المحاصيل في مرحلة ما بعد الحصاد، والتجارة، والقدرة على الحصول على التمويل (٣) تسهيل القدرة على إدرار الدخل الريفي غير الزراعي من خلال تحسين مناخ الاستثمار بالريف وتنمية المهارات (٤) الحد من المخاطر بمساندة آليات إدارة المخاطر وتعظيم الشفافية في أسواق المواد الغذائية (٥) تعزيز الخدمات البيئية واستدامتها. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،٢٠١٤).

وقد خلصت منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٧) التابعة للأمم المتحدة في أحد إستنتاجاتها إلى أن تحسين إنتاجية الموارد التي يتولاها المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة، في معظم الحالات، عامل أساسي للنمو الشامل وله آثار واسعة النطاق على سبل معيشة فقراء الريف والإقتصاد الريفي عموما ، ويمكن أن تساعد الأسواق حسنة الأداء للأغذية والمدخلات والعمالة على إدماج المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة في الإقتصاد الريفي وعلى تمكين فقراء الريف من تنويع سبل معيشتهم الأمر الذي يعتبر أساسيا لإدارة المخاطر، والحد من الجوع وسوء التغذية.

ولما كان أكثر من ٩٠ % من المزارع فى العالم البالغ عددها ٥٧٠ مليوناً يدار من جانب فرد أو أسرة بالإعتماد بالدرجة الاولى عل العمالة الأسرية ، وتنتج هذه المزارع أكثر من ٨٠ % من الأغذية فى العالم من حيث القيمة ، وعلى الصعيد العالمي فإن مساحة ٨٤% من المزارع الأسرية أقل من هكتارين، وهي تدير ١٢% فقط من جميع الأراضى الزراعية ، في حين تميل المزارع الصغيرة الي إنتاج غلات أكثر من المزارع الكبيرة، فإن إنتاجية العمالة هي أقل ومعظم صغار المزارعين هم فقراء ويعانون من انعدام الأمن الغذائى. (منظمة العمل الدولية ، ٢٠١٢).

ومن هذا المنطلق تشير منظمة الاغذية و الزراعة(٢٠٠٣) أنه ينبغي على الحكومات المهمومة بالفقر الريفي وبتخلف النمو الزراعي بضرورة إعادة النظر في أولوياتها فى دعم ومساندة أصحاب الحيازات الصغيرة كما ينبغي على الجهات المتبرعة والحكومات أن تساند هذا القطاع في أغلب البلدان النامية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تقتفي عادة أثر الفرص الإنتاجية بما في ذلك فرص الزراعة. فالاستحواذ على مساحات كبيرة من الأرض ينبغي ألا يلحق ضرراً بأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة من أجل كسب لقمة عيشهم حيث لا يحظى الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية بالأولوية الأولى لدى الحكومات في كثير من الأحيان، ولذا يذهب الجزء الأكبر من المساعدات الرسمية للتنمية - وهي المساعدات المتناقصة أصلا - إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. لذلك من الضرورى التأكيد على الإهتمام بالمزارع الأسرية الصغيرة والمنتشرة بالدلتا والتى تشكل الغالبية العظمى من المساحات الزراعية بمصر والتى تفتقر إلى العديد من المقومات الزراعية ومحاولة دعم الإهتمامات الزراعية لدى الزراع لتحقيق درجة من الرضا عن مهنة الزراعة بين المزارعين ودعم تمسكهم بالأرض الزراعية.

ويشير مفهوم الرضا الوظيفى الى وجهة نظر الافراد العاملين نحو قبولهم لمهنتهم أو عملهم واستحسانهم للعمل الذى يزاولونه ، فقبول الافراد لعملهم يولد لديهم مشاعر الرضا عنه . فيؤثر بدرجة كبيره على الكثير من الظواهر ومنها معدلات الاداء. (عباس و على ، ٢٠٠٠).كما تستخدم بعض المصطلحات للتعبير عن المشاعر النفسيه لدى الفرد تجاه العمل الذى يقوم به، فهناك من يستخدم الرضا عن العمل (Jo atisfaction) وهناك من يستخدم الروح المعنوية(Morale) وآخرون يستخدمون الإتجاه نحو الوظيفه (Attitude Tword the Job)، ولكن هذه المصطلحات تشير الى المشاعر التى يحملها الفرد سواء كانت إيجابيه او سلبية تجاه عملهم(أبو بكر، ٢٠٠٣). والرضا عن مهنة الزراعة يختلف بإختلاف الأفراد ويتأثر بخصائصهم . ولذلك يمكن أن نتوقع أن درجات رضا الأفراد عن مهنة الزراعة تتفاوت ما بين الرضا وعدم الرضا. ولأهمية تأثير هذا التباين فى تحديد درجة رضا الأفراد عن المهنة يصبح من الضرورى البحث عن تفسيرات نظرية لهذا التباين(حسن ، ٢٠٠٢). كما يكن التعبير عن التمسك بالأرض الزراعية بمدى الإعتزاز والفخر بحيازة الإرض وعدم التفريط فيها فى ظل العديد من البدائل المتاحة.

لذلك يسعى هذا البحث للتعرف على رضا الزراع عن مهنة الزراعة لكى نكون أكثر معرفة وإدراك لحقيقة مشاعر الزراع ولتجنب الكثير من المشاكل الناجمه عن عدم رضاهم ، ومدى تمسكهم بالأرض الزراعية للتعرف على مدى ما تمثلة الأرض الزراعية كقيمة كأفضل الموارد الريفية وأولويات الإحتفاظ بها وعدم التفريط فيها فى ظل البدائل المتاحة، مع إرتفاع أسعار الغذاء والوقود، ومتطلبات تصنيع الوقود الحيوي، ومخاوف الأمن الغذائي، والقلق بشأن تغير المناخ وآثاره المحتملة على الموارد النادرة. ومن منطلق ما أكدت علية المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى تقريرها (٢٠١٤) على ضرورة تأمين ما يمتلكه الفقراء من أصول ، ودعم الإجراءات الرامية إلى تحسين الحيازة الآمنة للأراضي، وإمكانية الحصول عليها، وإمكانية نقل ملكيتها، لزيادة قيمة الأصول التي تمتلكها الأسر لتحقيق مستويات أعلى من الاستثمار والإنتاجية الزراعية، وتسهل إمكانية الحصول على الائتمان.

الطريقة البحثية

أولا : شاملة و عينة البحث :

اجري هذا البحث بزمام محافظتي كفر الشيخ و الغربية كنطاق جغرافي لإجراء هذا البحث بمركزي كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ وقطور بمحافظة الغربية ، و تم اختيار قريتين من كل مركز عشوائياً ، فكانت قريتي دقميرة ، والخادمية (كفر الشيخ) ، وقريتي بلتاج ، والشين (الغربية) ، و تم وضع إطار للعينة لتحديد المزارعين المختارين من كل قرية و ذلك من خلال سجل ٢ خدمات بالجمعيات الزراعية بالقرى المختارة لاختيار أفراد العينة بواقع ٥% من اجمالى الحائزين من كل قرية من القرى الأربعة فأسفر ذلك عن اختيار (٦٤) مزارعا من قرية دقميرة ، (٦٦) مزاعا من الخادمية ، (٧٠) مزارعا من قرية بلتاج ، (٨٠) مزارعا من قرية الشين ، ليكون اجمالى عدد الزراع بعينة البحث (٢٨٠) مزارع بواقع (١٣٠) مزارع من كفر الشخ ، (١٥٠) مزاع بالغربية .

ثانيا : أسلوب جمع وتحليل البيانات:

جمعت بيانات هذا البحث عن طريق المقابلة الشخصية مع الزراع بعينة البحث باستخدام استمارة استبيان تم تصميمها لتخدم أهدافة ، وتم إجراء الاختبار المبدئي لها والتأكد من صلاحيتها كأداة لجمع البيانات اللازمة وتعديل ما لزم تعديله. كما تم استخدام العديد من أدوات التحليل الاحصائي منها التكرارات ، والنسب المئوية ، و الدرجة المتوسطة ، و معامل الثبات (الفا) ، و اختبار (ت) ، و اختبار (ف).

ثالثا : المتغيرات البحثية وكيفية قياسها وهى:

١-**الرضا عن مهنة الزراعة :** ويعبر عن رؤية الزراع لمدى رضاهم عن مهنة الزراعة من خلال اثنا عشر مؤشر من حيث : الإنتاج الزراعي المتحصل عليه ، والعائد المحقق منها ، وكونها مصدر للدخل ، وقدرتها على إيجاد أنشطة لتنمية الدخل ، وأنها مهنة في الظروف الحالية، وكمهنة للأجيال القادمة ، ومدى قدرتها على استيعاب العمالة الأسرية ، وقدرتها على استغلال وقت الفراغ، واستغلال الجهود النسائية، وكمصدر لتامين مستقبل الأسرة ، وكمصدر لتغذية الماشية ، وكمصدر لتامين احتياجات الأسرة من الغذاء.

وقد قيست جميع المؤشرات من خلال عرض ثلاث استجابات على كل مبحوث لتحديد مدى الرضا عن كل منها وهى (راضى ، راضي بدرجه متوسطه، غير راضى) وأعطيت الأوزان الرقمية(٣ ,٢ , ١) على الترتيب ، و تم حساب معامل الثبات (ألفا) ٠,٨٢٦ و هى قيمة تعبر عن صلاحية المقياس .

٢- **التمسك بالارض الزراعية :** ويعبر عن رؤية الزراع لمدى تمسكهم بالارض الزراعية من خلال أربعة عشر مؤشر متمثلة فى الاتى : أن الأرض الزراعية سند لصاحبها مهما كانت المساحة، وانها تغنى عن الوظيفة ، ولا يمكن التفريط فيها مهما كان البديل، وأنها مفضلة للمزارع مهما كانت الظروف ، وهى القيمة الحقيقية للمزارع ، وأنها تمثل قيمة اقتصادية للاسرة ، كما أنها قيمة اجتماعية للاسرة ، والأرض الزراعية تشبع رغبات أصحابها، وأنها تساعد الاسرة على التجديد ، وهى مهنة الأجداد و ستظل مهنة الأحفاد ، وانها تعطى مكانة للمزارع ، وتساعد على زراعة أفضل بالمناطق الجديدة، والأرض الزراعية هي الأفضل بالنسبة للمزارع ، وهى اغلي الأشياء عنده ولا يمكن التفريط فيها.

وقد قيست جميع المؤشرات من خلال عرض ثلاث استجابات على كل مبحوث لتحديد مدى الرضا عن كل منها وهى (راضى ، راضي بدرجه متوسطه، غير راضى) وأعطيت الأوزان الرقمية(٣ ,٢ , ١) على الترتيب، و تم حساب معامل الثبات (ألفا) ٠,٨٧٧ و هى قيمة تعبر عن صلاحية المقياس.

الفروض البحثية: لتحقيق الهدف الأول والرابع أمكن صياغة الفرضين البحثيين كالتالى:

١. يختلف كل من الرضا عن مهنة الزراعة ، والتمسك بالأرض الزراعية بين المحوثين من الزراع اختلافا معنويا وفقاً لإختلاف منطقة البحث.
٢. يختلف تمسك الزراع بالأرض الزراعية اختلافا معنويا بإختلاف رضاهم عن مهنة الزراعة.

و سوف يتم اختبار هاذين الفرضين في صورتيهما الصفريه

النتائج ومناقشاتها

وسوف نستعرض النتائج التي تم التوصل إليها وفقا لأهداف البحث مرتبة كالأتي :

أولاً: النتائج التى تتعلق بمدى الإختلاف فى كل من الرضا عن مهنة الزراعة و التمسك بالارض الزراعية بين المبحوثين من الزراع عند تصنيفهم وفقا لمنطقة الدراسة: لاختبار الفرض البحثي الأول فى صورتة الصفرية والذى ينص على عدم وجود اختلاف معنوي فى كل من الرضا عن مهنة الزراعة والتمسك بالأرض الزراعية بين المبحوثين بإختلاف منطقة الدراسة. تشير نتائج جدول (١) انه عند دارسه الفروق بين متوسطات كلا من الرضا عن مهنة الزراعة و التمسك بالأرض الزراعية بين المبحوثين من الزراع عند تصنيفهم وفقا لمنطقة الدراسة باستخدام اختبار (ت) تبين أن قيمة (ت) المحسوبة لاختبار تلك العلاقة قد بلغت (-٠,٤٥٠) ، (٠,٢٢) لكل منهما على الترتيب ، و هى قيم ليست ذات دلالة إحصائية عند اى مستوى احتمالي يمكن قبولة مما يشير لعدم وجود فروق بين كلا من الرضا عن مهنة الزراعة ، والتمسك بالارض الزراعية بين زراع محافظتي الدراسة مما يعنى إعتبار منطقتى الدراسة منطقة واحدة عند عرض النتائج الخاصة بكل من رضا الزراع عن مهنة الزراع ، وتمسكهم بالأرض الزراعية .

جدول ١. نتائج إختبار (ت)لمعنوية الفروق بين متوسطى رضا المبحوثين عن مهنة الزراعة وتمسكهم بالأرض الزراعية وفقا لمنطقة الدراسة

بعدى البحث	منطقة الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة و معنوية (ت)
الرضا عن مهنة الزراعة	مركز كفر الشيخ (ن=١٣٠ مزارع)	٢٢,٧٧	٦,٠٩	-٠,٤٥٠
	مركز قطور (ن=١٥٠ مزارع)	٢٣,٠٥	٥,٤٢	
التمسك بالأرض الزراعية	مركز كفر الشيخ (ن=١٣٠ مزارع)	٢٥,٧٤	٦,٧٠	٠,٢٢
	مركز قطور (ن= ١٥٠مزارع)	٢٥,٥٨	٥,٦٣	

ثانيا :النتائج التي تتعلق بالرضا عن مهنة الزراعة بين المبحوثين من الزراع: وسوف يتم عرض تلك النتائج من خلال مستوى رضا المبحوثين من الزراع عن مهنة الزراعة ، وأهم مؤشرات الرضا عن مهنة الزراعة بين المبحوثين

حيث تبين النتائج بجدول (٢)أن رضا المبحوثين من الزراع عن مهنة الزراعة جاء بمستوى متوسط حيث أشار إلى ذلك ما يزيد عن النصف قليلاً (٥٦,١%) من المبحوثين من الزراع .

وبشيء أكثر تفصيلاً توضح بيانات جدول(٣) أن مؤشرات رضا المبحوثين من الزراع عن مهنة الزراعة جاءت الغالبية العظمى منها بمتوسط مرجح أعلى من المتوسط النظرى للقياس بإستثناء ثلاث مؤشرات وهى الرضا عن مهنة الزراعة من حيث: كونها مصدر لتامين مستقبل الأسرة ، والعائد المحقق منها ، وكونها مهنة للأجيال القادمة،

جدول ٢. توزيع المبحوثين وفقا لمستوى رضاهم عن مهنة الزراعة

مستوى الرضا عن مهنة الزراعة	عدد	%
مستوى منخفض (١٩ درجة فاقل)	٥٨	٢٠,٧
مستوى متوسط (٢٠ - ٢٨ درجة)	١٥٧	٥٦,١
مستوى مرتفع (٢٩- ٣٦ درجة)	٦٥	٢٣,٢
الاجمالى	٢٨٠	١٠٠

حيث بلغ المتوسط المرجح لكل منهم (١,٩٠) ، (١,٩٤) ، (١,٩٦) درجه على الترتيب.فى حين كانت هناك أربعة مؤشرات فى مقدمة مؤشرات رضا المبحوثين عن مهنة الزراعة من حيث: كونها مصدر لتغذية الماشية ، والإنتاج الزراعى المتحصل عليه ، وكونها مصدر لتامين الغذاء للأسرة، وأنها تساعد على وجود أنشطة لتنمية الدخل حيث بلغ المتوسط المرجح لكل منهم(٢,٣٠)، (٢,٢٥) ، (٢,١٨)، (٢,١٤) درجه على الترتيب.

جدول ٣. توزيع المبحوثين من الزراع وفقا لمؤشرات الرضا عن مهنة الزراعة

مؤشرات الرضا عن مهنة الزراعة بين المبحوثين من الزراع من حيث.....	كبيرة		متوسطة		منخفضة		المتوسط المرجح
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
الإنتاج الزراعي المتحصل عليه.	١٠٨	٣٨,٦	١٣٢	٤٧,١	٤٠	١٤,٣	٢,٢٥
العائد المحقق منها.	٧٥	٢٦,٨	١١٢	٤٠,٠	٩٣	٣٣,٢	١,٩٤
كونها مصدر للدخل.	٩٣	٣٣,٢	١٠٧	٣٨,٢	٨٠	٢٨,٦	٢,٠٥
تساعد على وجود أنشطة لتنمية الدخل.	١١٢	٤٠,٠	٩٤	٣٣,٦	٧٤	٢٦,٤	٢,١٤
كونها مهنة في الظروف الحالية.	٧٥	٢٦,٨	١٢٥	٤٤,٦	٧٠	٢٥,٠	٢,٠٥
كونها مهنة للأجيال القادمة.	٧٩	٢٨,٢	١١١	٣٩,٦	٩٠	٣٢,١	١,٩٦
كمصدر لتامين مستقبل الأسرة.	٧٣	٢٦,١	١٠٧	٣٨,٢	١٠٠	٣٥,٧	١,٩٠
كمصدر لتغذية الماشية.	١٤٦	٥٢,١	٧١	٢٥,٤	٦٣	٢٢,٥	٢,٣٠
كمصدر لتامين الغذاء للأسرة.	١١٩	٤٢,٥	٩١	٣٢,٥	٧٠	٢٥,٠	٢,١٨
تساعد على استغلال وقت الفراغ.	١٠٠	٣٥,٧	٨٣	٢٩,٦	٩٧	٣٤,٦	٢,٠١
تساعد استغلال الجهود النسائية.	٩٣	٣٣,٢	٩٥	٩٣٣٣	٩٢	٣٩,٢	٢,٠٠
قدرتها على استيعاب العمالة الأسرية.	٩٣	٣٣,٢	١١٠	٣٩,٣	٧٧	٢٧,٥	٢,٠٦

وهذه النتائج فى مجملها تشير إلى أن الغالبية العظمى لمؤشرات الرضا عن مهنة الزراعة بين المبحوثين من الزراع جاءت فى حدود المتوسط النظرى أو يزيد قليلاً وبصفة خاصة المؤشرات التى تتصل بالأمور الحياتية والمعيشية لأسرهم ومنها: أن الزراعة تمثل المصدر الرئيسي لتغذية الماشية، والإنتاج الزراعى المحقق منها ، وأنها مصدر لتأمين إحتياجات الأسرة من الغذاء, وتساعد على وجود أنشطة لتنمية الدخل، ولكنها ليست مهنة للأجيال القادمة وليست محط اهتمامهم ، ولم يعتمد عليها كمصدرا لتامين مستقبل الأسرة عند غالبية المبحوثين مقارناً بالمهن الأخرى وبصفة خاصة بالقطاعات غير الزراعية.

ثالثا: النتائج التي تتعلق بالتمسك بالأرض الزراعية بين الزراع : وسوف يتم عرض تلك النتائج من خلال مستوى تمسك المبحوثين من الزراع بالأرض الزراعية وأهم مؤشرات تمسكهم بها . حيث تبين النتائج بجدول (٤) أن مستوى تمسك المبحوثين من الزراع بالأرض الزراعية جاء بمستوى متوسط بين مايزيد قليلاً عن نصف (٥١,١%) من المبحوثين.

جدول٤. توزيع المبحوثين من الزراع وفقا لمستوى التمسك بالأرض الزراعية

مستوى التمسك بالأرض الزراعية	عدد	%
مستوى منخفض (٢٣ درجة فاقل)	٣٠	١٠,٧
مستوى متوسط (٢٤ - ٣٣ درجة)	١٤٣	٥١,١
مستوى كبير (٣٤ - ٤٢ درجة)	١٠٧	٣٨,٢
الاجمالى	٢٨٠	١٠٠

وبشيء أكثر تفصيلاً توضح النتائج الواردة بجدول (٥) أن مؤشرات تمسك المبحوثين من الزراع بالأرض الزراعية جاءت الغالبية العظمى منها بمتوسط مرجح أعلى من المتوسط النظرى للقياس بإستثناء مؤشر واحد فقط وهو: أنها تغنى صاحبها عن الوظيفة وبمتوسط مرجح (١,٩٧) درجة، وأن هناك ثلاث مؤشرات تحتل أولوية متقدمة بين مؤشرات التمسك بالأرض الزراعية بين المبحوثين من الزراع لكونها سند لصاحبها مهما كانت المساحة، وهى مفضلة للمزارع مهما كانت الظروف، وأنها تعطية المكانة وبمتوسط مرجح (٢,٥٣) ، (٢,٣٩) ، (٢,٣٤) درجة على الترتيب، ثم تأتى ستة مؤشرات أخرى وهى: أنه لا يمكن التفريط فيها مهما كان البديل ، وأنها تمثل القيمة الحقيقية للمزارع، وهى الأفضل بالنسبة للمزارع ، وإنها اغلي الأشياء عنده ، وهى تمثل قيمة اجتماعية للاسرة، وأخيرا فهى تساعد على زراعة أفضل بالمناطق الجديدة ، و وبمتوسط مرجح يتراوح مابين (٢,٢٩) ، (٢,٢٠) درجة. فى حين تأتى المؤشرات الأربعة الباقية والتى تعبر عن تمسك المبحوثين من الزراع بالأرض الزراعية من حيث قدرتها على اشباع رغبات أصحابها ، وأنها تمثل قيمة اقتصادية للاسرة ، وأن الزراعة مهنة الأجداد وستظل مهنة الأحفاد ، وقدرتها على مساعدة الاسرة على التجديد.

وتشير تلك النتائج أن مؤشرات التمسك بالأرض الزراعية بين المبحوثين من الزراع جاءت الغالبية العظمى منها بمتوسط مرجح أعلى من المتوسط النظرى للقياس وبصفة خاصة للمؤشرات التى تتصل بالأرض الزراعية كقيمة حيث ستظل الأرض الزراعية هي مصدر الحياة للمزارع ولا يستطيع التخلي عنها، فى الوقت الذى عجزت فيه الأرض الزراعية أن تشبع رغبات أصحابها وتمثل قيمة إقتصادية لهم لبقاء الزراعة مهنة الأحفاد كما كانت مهنة للأجداد

رابعا: النتائج التى تتعلق بمدى وجود الإختلاف فى التمسك بالأرض الزراعية بين المبحوثين من الزراع بإختلاف رضاهم عن مهنة الزراعة.

لتحقيق ذلك فقد تم إختبار الفرض البحثى فى صورتة الصفرية الأتية " لا يوجد إختلاف معنوي فى متوسط تمسك المبحوثين بالأرض الزراعية بإختلاف رضاهم عن مهنة الزراعة ، و توضح نتائج جدول (٦) أن هناك اختلاف على مستوى كافة المؤشرات حيث تراوحت قيمة (ف) ما بين (٤٤,٣٦ ، ٨,٤١)، وجميعها قيم ذات دلالة إحصائية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ مما يوضح أن تمسك الزراع بالأرض الزراعية يتوقف فى بعض جوانبة على رضاه عن مهنة الزراعة.

جدول ٥. توزيع المبحوثين من الزراع وفقا لمؤشرات التمسك بالأرض الزراعية

مؤشرات تمسك الزراع من المبحوثين بالأرض الزراعية	كبيرة		متوسطة		منخفضة		المتوسط المرجح
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
الأرض الزراعية هى السند لصاحبها مهما كانت المساحة	١٦٧	٥٩,٦	٩٤	٣٣,٦	١٩	٦,٨	٢,٥٣
الأرض الزراعية تغني صاحبها عن الوظيفة	٧٦	٢٧,١	١٢٠	٤٢,٩	٨٤	٣٠,٠	١,٩٧
لا يمكن التفريط فى الأرض الزراعية مهما كان البديل	١٢	٤٢,٩	١٢	٤٢,٨	٤٠	١٤,٣	٢,٢٩
الأرض الزراعية المفضلة للمزارع مهما كانت الظروف	١٥٥	٥٥,٤	٨٠	٢٨,٦	٤٥	١٦,١	٢,٣٩
الأرض الزراعية تمثل القيمة الحقيقية للمزارع	١٢٩	٤٦,١	٩٩	٣٥,٤	٥٢	١٨,٦	٢,٢٨
الأرض الزراعية تمثل قيمة اقتصادية للاسرة	٨٢	٢٩,٣	١٥٢	٥٤,٣	٤٦	١٦,٤	٢,١٣
الأرض الزراعية تمثل قيمة اجتماعية للاسرة	١٠	٣٦,١	١٤٠	٥٠,٠	٣٩	١٣,٩	٢,٢٢
الأرض الزراعية تشبع رغبات أصحابها	١٠٢	٣٦,٤	١٢٤	٤٤,٣	٥٤	١٩,٣	٢,١٧
الأرض الزراعية تساعد الاسرة على التجديد	٨٢	٢٩,٣	١٣٢	٤٧,١	٦٦	٢٣,٦	٢,٠٦
الزراعة مهنة الأجداد وستظل مهنة الأحفاد	٩١	٣٢,٥	١١٩	٤٢,٥	٧٠	٢٥,٠	٢,٠٨
الأرض الزراعية تعطي مكانة للمزارع.	١٤٣	٥١,١	٨٩	٣١,٨	٤٩	١٧,١	٢,٣٤
تساعد على زراعة أفضل بالمناطق الجديدة	١١١	٣٩,٦	١١٥	٤١,١	٥٤	١٩,٣	٢,٢٠
الأرض الزراعية هى الأفضل بالنسبة لي	١٢١	٤٣,٢	١٠٦	٣٧,٩	٥٣	١٨,٩	٢,٢٤
الأرض الزراعية من اغلي الأشياء عندى.	١١٩	٤٢,٥	١٠٣	٣٦,٨	٥٨	٢٠,٧	٢,٢٢

جدول ٦. نتائج اختبار (ف) لاختبار معنوية الفروق في درجة التمسك بالأرض الزراعية بين المبحوثين من الزراع عند تصنيفهم وفقاً لمؤشرات رضاهم عن مهنة الزراعة

بنود الرضا عن مهنة الزراعة	المتوسطات الحسابية للتمسك بالأرض الزراعية بين المبحوثين من الزراع وفقا للرضا عن مهنة الزراعة			قيمة ومعنوية (ف)
	راضي	لحد ما	غير راضي	
الإنتاج الزراعي المتحصل عليه	٣٢,٩٢	٣٠,٢٨	٢٨,٩٥	**٨,٤١
العائد المحقق منها	٣٢,٤٥	٣٢,٨٧	٢٧,٩٠	**٢٠,٧٣
كمهنة في الظروف الحالية	٣٣,٤٣	٣١,١٨	٢٨,١٦	**١٤,٨٣
قدرتها على استيعاب العمالة الأسرية	٣٤,١٩	٢٩,٣٦	٢٩,٨٨	**١٩,٠١
كمصدر للدخل	٣٢,٨٦	٣٠,٤٥	٢٩,٩٦	**٥,٩٧
كمصدر لتامين مستقبل الأسرة	٣٤,٠٣	٣٠,١٧	٢٩,٩٩	**١١,٤٠
كمصدر لتغذية الماشية	٣٣,٠٤	٢٩,٤١	٢٨,٥٦	**١٦,٢٣
كمهنة للأجيال القادمة	٣٢,٠	٣٠,٤١	٣١,١٩	١,٤٩
كمصدر لتامين احتياجات الأسرة من الغذاء	٣٣,٢٣	٢٩,٥٧	٢٩,٥٠	**١٢,٧٧
استغلال وقت الفراغ	٣٥,١٥	٢٩,٨٤	٢٨,٠٣	**٤٤,٣٦
استغلال الجهود النسائية	٣٣,٨٣	٢٨,١٦	٣١,٤١	**٢٢,١١
وجود أنشطة لتنمية الدخل	٣٣,٢١	٢٩,١١	٣٠,٤٧	*١٢,٣١

وتلك النتائج توضح أن الزراع الراضين عن مهنة الزراعة تكون درجة تمسكهم بالارض الزراعية عالية عن نظرائهم من غير الراضين عنها مما يعنى عدم قبول الفرض البحثي و قبول الفرض البديل بوجود فروق بين درجة تمسك الزراع بالارض الزراعية و رضاهم عن مهنة الزراعة ، وهذا يعنى أنة كلما تحقق الرضا عن مهنة الزراعة كلما تحقق التمسك بالأرض الزراعية من قبل الزراع ، وهذا يستدعى مراجعة السياسة السعرية للمحاصيل الحقلية على الأقل ، والإسراع بالعمل بنظام الزراعة التعاقدية التى تحكم المطلوب إنتاجة وبالتالى تسويقة بما أتفق قبل زراعتة وبنوعية والكمية المطلوبة ، وبالتالى تقليل المخاطر التى يتعرض لها المزارعين والتخلص من ظروف اللا يقين التى يعيش فى كنفها الفلاح المصرى لعقود ماضية.

الاهمية التطبيقية :

تأتى أهمية الموضوع بعد تعرض المجتمع المصرى عمومًا والريفى خصوصًا، على اختلاف طبقاته وشرائحه الاجتماعية للتغير، لاسيما عقب تطبيق سياسات برامج التكيف الهيكلى، التى أدت لتدهور المستوى الاقتصادى للطبقات الدنيا التى يعيش معظمها بالريف المصرى، وعليه تحديد الأهمية التطبيقية لهذا البحث فى الأتى:

١. أوضحت النتائج ان مستوى كل من الرضا عن مهنة الزراعة، والتمسك بالأرض الزراعية بين المبحوثين من الزراع كان متوسطا مما يتطلب تفعيل أليات تطوير الزراعة ومنها:

- يستدعى مراجعة السياسة السعرية للمحاصيل الحقلية لتحقيق دخل مرضى يساعد على تنمية الأسر الزراعية وخاصة تلك الأسر من أصحاب الحيازات الصغيرة والتى تعتبر الدخل الزراعى من أهم بل الوحيد والأساسى لدخل الأسرة، وإدماج المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة فى الإقتصاد الريفي وتمكين فقراء الريف وتنويع سبل معيشتهم.
- وضع سياسات لإدارة المخاطر التى يتعرض لها الزراع ، والحد من الجوع وسوء التغذية، والعمل بنظام الزراعة التعاقدية التى تحكم المطلوب إنتاجة وبالتالى ضمان تسويقة بما أتفق قبل زراعتة وبالنوعية والكمية المطلوبة والتخلص من ظروف اللا يقين التى يعيش فى كنفها الفلاح المصرى لعقود ماضية.
- إدخال نظام التأمين الإجتماعى والصحى للعاملين بمهنة الزراعة لتحسين نوعية الحياة بينهم.

أوضحت النتائج ان أعلى مؤشرات الرضا عن مهنة الزراعة هى: الزراعة مصدر رئيسى لتغذية الماشية والرضا عن الانتاج الزراعى المتحصل عليه منها، وانها مصدر لتامين احتياجات الاسرة من الغذاء، وأنها تساعد على وجود أنشطة لتنمية الدخل، مما يتطلب ضرورة :

- التوسع فى مشروعات الدواجن وبصفة خاصة المشروعات المنزلية وكذا المناحل، والتوسع فى زراعة النباتات الطبية والعطرية وتشجيعها، والتوسع فى الأعلاف غير التقليدية بإستخدام المخلفات الزراعية وزراعة الأعلاف الخضراء بأنواع مستحدثة وتنشيط البحث العلمى فى هذا المجال وبصف خاصة فى مجال الأعلاف الصيفية بما يتوافق مع التركيب المحصولى الصيفى لا تتعارض معة مما يشجع على مشروعات الإنتاج الحيوانى كل ذلك يساعد على تنمية الدخل الزراعى ويضمن حياة أمنة للمزارع.

٢. أوضحت النتائج أن أدنى مؤشرات الرضا عن مهنة الزراعة هى: كونها مصدر لتامين مستقبل الأسرة ، والعائد المحقق منها ، وكونها مهنة للأجيال القادمة، وأن أدنى مؤشرات تمسك المبحوثين من الزراع بالأرض الزراعية كان مايتعلق: بأن الأرض الزراعية تغنى صاحبها عن الوظيفة، بمعنى أن المزارعون يرون أن تأمين مستقبل أسرهم لايعتمد بصفة أساسية على الدخل الزراعى لتدنى العائد المحقق منها مقارنة بالدخل من القطاعات الأخرى ، والأهم من ذلك أن مهنة الزراعة قد لا ترضى الأجيال القادمة ويعتبرونها مهنة لهم مما يتطلب:

- التوسع فى التكنولوجيا الزراعية والإروائية سواء لإنتاج البذور المحسنة عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض والحشرات وغير

المسهلكة لمياة الرى وإستخدام نظم الرى الحديثة لضمان كفاءة إستخدام مياة الرى وبصفة خاصة بالأراضى الجديدة وضمان إضافة مساحات جديدة بالمناطق الجديدة.

- تكوين روابط وأتحادات شبابية زراعية من الخريجين وتدريبهم عمليا على نظم الإدارة المزرعية ونظم الإنتاج النظيف وإستخدام نظم المكافحة المتكاملة ونظم الزراعة التعاقدية، وتكوين كيانات زراعية من أجل التصدير مع التركيز على المحاصيل النقدية والزيتية ومحاصيل الحبوب الرئسية , والمحاصيل غير التقليدية ، ومزارع الإنتاج الحيوانى والداجنى التى تعتمد على النظم الإلكترونية كل ذلك من شأنة يساعد سد الفجوة الغذائية ويساعد الشباب على تحقيق الذات وإعمال العقل وتقليل المجهود البدنى وتحقيق دخول مرضية وتقلل من تمسكهم بالوظيفة الحكومية وتحولهم وتصبح الزراعة والأرض الزراعية فى مقدمة أولوياتهم العملية والوظيفية وبصفة خاصة للأجيال القادمة.

المراجع

ابوبكر، و مصطفى محمد (٢٠٠٣) : الموارد البشريه مدخل الميزه التنافسيه – الدار الجامعيه القاهرة ، ص ٣٨٦ .

البنك الدولى (٢٠٠٨) : تقرير التنمية فى العالم ، الزراعة من اجل التنمية

البنك الدولى (٢٠٠٢) : تقرير التنمية فى العالم ، الزراعة من اجل التنمية

البنك الدولى (٢٠١٥) : مؤشرات التنمية فى العالم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠١٤): دراسه شامله لتوثيق السياسات الزراعية فى الدول العربية من خلال العقد الاول من الالفية الثالثة ، الخرطوم .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٦) : قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية فى الوطن العربى، الخرطوم

حسن ، راوية محمد (٢٠٠٢) : السلوك التنظيمى الادارى المعاصر، الدار الجامعيه ، القاهره ،ص ٤

عباس ، و سهيله محمد وعلى السيد على (٢٠٠٠) : ادارة الموارد البشرية – دار وائل للطباعه والنشر الطبعه الاول ، ٢٠٠٠م ص ١٧٧.

مجلة الاهرام الزراعية(٢٠١٤): الاصدار الثانى ، العدد الحادى عشر ، مايو .

منظمة الأغذية والزراعة(٢٠١٧) : نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي،الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، القاهرة

منظمة الاغذية و الزراعة (٢٠١٥) : حالة إنعدام الأمن الغذايئ فى العالم ، تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام ٢٠١٥ تقييم التقدم المتفاوت.

منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)(٢٠٠٣) :استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر حتى العام ٢٠١٧، القاهرة.

منظمة العمل الدولية (٢٠١٢) . Trends Preventing a deeper job crisis. Global Employment جنيف، سويسرا

وزارة الزراعة و استصلاح الاراضى(٢٠١٦):الادارة العامة للثقافة الزراعية ، سجل مصر الزراعى .

Jawad, R. (2015) Social protection and social policy systems in the MENA region: emerging trends. UNDESA. US

Ncube, Mthuli; John Anyanwu and Kjell Hausken:(2013) Inequality, Economic Growth and Poverty in the Middle East.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. 2015. World population prospects: The 2015 Revision, DVD Edition.

World Bank.(2016) MENA economic monitor – April 2016: Syria: reconstruction for peace.

World Bank, (2014) World development indicators. Highlights Featuring SDG Booklet.

The Satisfaction with Agriculture Occupation and its Relationship to Adherence to Agricultural Land between the Farmers of Kafr El Sheikh & Qutour Districts Kafr El-Sheikh and Gharbia Governorates

Abu Saoud, M. and S. Abd Elwahab

Agricultural Extension & Rural Development Research Institute

ABSTRACT

This research aims mainly at identifying the satisfaction of the agricultural occupation and its to relationship agricultural holding land by identifying farmers' satisfaction with the agricultural occupation, identifying their adherence to the agricultural land and finally identifying the significance of the differences in the degree of adherence to the agricultural land according to the differences in satisfaction with agriculture occupation among farmers. The research sample was selected as a total amount, 280 farmers - 130 farmers from Kafr El-Shakh district, 150 from Qutour districts. The data were collected by interviewing farmers using a questionnaire. Several statistical analysis tools were used including frequency, percentage, Weighted mean, (T) and (F) test .The most important results were as follows:* There are no significant differences between the respondents in terms of satisfaction with the agriculture occupation, and adherence to agricultural land when classified according to the two areas of study.* The level of satisfaction with the agricultural occupation, and adherence to the agricultural land among the respondents was moderate . *The highest indicators of satisfaction with the agriculture occupation were: Agriculture is a major source of livestock feed and satisfaction with agricultural production obtained from it, and it is a source of food needs of the family, and it helps to have income development activities* The lowest indicators of satisfaction with the agriculture occupation are: being a source for securing the future of the family, and the income from it, and being a job for future generations. *The most important aspects of adhering to the agricultural land, which occupied a great priority are: Agricultural land is a subsidy to its land, whatever its size, and it is preferred under any circumstances*The lowest indicators of the respondents' adherence to the agricultural land were that the agricultural land not accepted vs. the job ..*There are significant differences in the degree of adherence of the respondents to the agricultural land when classified according to each aspect of satisfaction with the agricultural occupation studied except for the section on the fact that agriculture is a occupation for future generations